

ممن تقل مساحة بيوتهم عن 400 متر 5 نواب: منح قرض إسكاني إضافي للتوسعة أو لمستحقي الرعاية السكنية

مربع يقل عن الأربعمائة متر مربع.
مربع.

مربع يقل عن الأربعمائة متر مربع.
مربع.

قدم النواب عسكر العنزي ومحمد البراك وخالد العدة ود.علي العمير ود.عبدالرحمن الجبران اقتراحا بقانون بمنح قرض إسكاني إضافي للتوسعة أو لمستحقي الرعاية السكنية الذين تقل مساحة بيوتهم عن أربعمائة متر مربع، مع إعطائه صفة الاستعجال. وجاء في القانون:



خالد العدة



عسكر العنزي

الصانع يطلب جلسة خاصة لمناقشة المعاشات التقاعدية للعسكريين ورجال الإطفاء المتقاعدين

عاليه على كل العسكريين والمدنيين المتقاعدين بالإطفاء في الفترة السابقة على الغزو العراقي الغاشم. لذلك نطلب تحديد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع مع حضور الحكومة، وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين والتي هي حق دستوري أصيل.

الذين تقاعدوا في الفترة من 1991/12/26 وحتى 2006/6/5 وحتى لا يسرى عليهم القرار. وإزاء ذلك، وحيث إن إدارة الفتوى والتشريع قد أبدت رأيها في هذا الأمر بموجب كتابها المؤرخ في 2012/11/10 الموجه إلى مجلس الوزراء والذي جاء فيه: أنه تحقيقاً لمبدأ عادل هو المساواة بين العسكريين ولتحقيق الهدف من المكرمة التي منحها الأمير لأبنائه من العسكريين لتجسيد تقدير الدولة لدورهم الحيوي المهم ومسؤولياتهم الجسيمة.

قدم النائب يعقوب الصانع طلباً لطح موضوع عام للمناقشة عملاً بنصوص المواد 46 و 47 و 148 من قانون لائحة المجلس بشأن المعاشات التقاعدية للعسكريين ورجال الإطفاء المتقاعدين. وجاء في الطلب إذ أنه قد أصدر مجلس الوزراء قراره الرقيم 1268/2011/24 - 24، والذي المنعقد في 2011/9/6 والذي قضى بمنح معاش استثنائي للمتقاعدين العسكريين في كل من الجيش والشرطة والحرس الوطني والإطفاء برتبة (لواء - عميد - عقيد - مقدم - رائد) ممن تقاعدوا خلال الفترة من 1991/12/26 حتى 2004/6/30، أسوة بزملائهم، والذي سبق أن أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 495 في 2008/4/28 بمنح معاش استثنائي للرتب العسكرية السابق ذكرها ممن تقاعدوا خلال الفترة من 2004/7/11 حتى 2008/4/27.



يعقوب الصانع

فقد أوصت الفتوى والتشريع بأن مجلس الوزراء يصدر قراراً بمنح المعاش الاستثنائي المخصوص عليه في قراره رقم 1326 على رجال الإطفاء الذين تقاعدوا في الفترة من 1991/12/26 وحتى 2006/6/5.

وإذ أن مدير عام الإدارة العامة للإطفاء قد تقدم بكتابه رقم م / ط / 3814 إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بطلب سريان هذا القرار على رجال الإطفاء من تلك الفئات

وقعت في 8/2 وقادها اللواء 35

الفضل: ما أسماء أبنائنا والبدون المشاركين في معركة الجسور؟



نبيل الفضل

نيلسون في مجلة الدروع الأميركية. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالأتي: أسماء أبنائنا المشاركين في تلك المعركة المشرفة وأسماء الأخوة البدون المشاركين معهم. وترجوا إفادتنا عن أي أسمة أو دروع أو مزايا قدمت لهم؟ وهل تم تجنيس البدون منهم؟ وكم عددهم؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى الإفادة بالسبب.

قدم النائب نبيل الفضل سؤالاً للنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد جاء فيه: معركة الجسور في 8/2 التي قادها لواء المرع الخامسة والثلاثين عند تقاطع الجسور بين واحة الغانم وساحة الأيل عند الدائري السادس والتي أشار إليها أمر اللواء السابع عشر من فرقة حمورابي آنذاك رعد الحمندان، وكتب عنها الضابط الأميركي روبرت

سأل عن دراسة زيادة الرواتب الجبران: هل تم عرض مؤلفات مركز الوسطية على لجنة مراقبة الكتب؟

4- أرجو تزويدي بكشف بأسماء العاملين في المركز التابعة للوسطية سواء داخل أو خارج الكويت، وما مؤهلاتهم العلمية؟ وما أعمالهم المنوطه بهم؟
5 - ما الأهداف التي تحققت من إنشاء المركز حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟
6 - كم تقدر الاموال التي تم صرفها، ومن المستفيد، ولأي غرض تم التصرف منذ الانشاء حتى تاريخه؟
7- وهل مركز الوسطية دور في معالجة ما يعرف بتنظيم أسود الجزيرة؟ علماً أن لهذا التنظيم امتداداً في الكويت والجزيرة العربية، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بها وما اسم نتائجها التي تحققت على يد العاملين في مراكز الوسطية.

قدم النائب د.عبدالرحمن الجبران سؤالاً لوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشي جاء فيه: شكلت اللجنة العليا لتعزيز الوسطية بقرار مجلس الوزراء رقم 833 لسنة 2004 برئاسة وزير العدل وهدفها نشر وسطية الإسلام وتعزيز مبادئها في نفوس جميع فئات المجتمع، ومن أهم أهدافها معالجة قضية التطرف في الكويت وتبنت اللجنة المنهج الوقائي وليس العلاجي، وذلك لتحسين المجتمع من التطرف والإرهاب والأفكار الشاذة، واتخذت اللجنة شعاراً «لا إفراط ولا تفريط».

لذا يرجى موافاتي بالأتي:
1- هل تم عرض مؤلفات مركز الوسطية على لجنة مراقبة الكتب والمطبوعات، وإذا تم فما ملاحظات اللجنة على المطبوعات، وهل تم أخذها بعين الاعتبار؟
2- هل أوضحت المطبوعات منحة الوسطية في الإسلام أم إنها اتخذت فكراً محدداً ومنهجاً معروفاً من خلال علمائه ومفكره ومؤسسته العلمية الدعوية التي جاءت مذكرة خلال المطبوعات سواء كانت داخل العالم العربي أو خارجه؟
3- هل تمت مناقشة حالات فكرية متطرفة وتم التوصل إلى إقناعها بالوسطية؟

العمير يطلب تقارير عن حرائق أمفرة

قدم النائب د.علي العمير سؤالاً لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء



د.علي العمير

وزير البلدية الشيخ محمد عبدالله جاء في: يرجى موافاتي بجميع التقارير التي اعدتها الإدارة العامة للإطفاء حول حرائق أمفرة منذ يناير 2012 حتى تاريخ هذا السؤال، وما إن كان من بينها ما قد احيل للنيابة العامة، مع صورة طبق الاصل لحضر الحالة وتاريخه.

الخرافي: ما القيود الأمنية على البدون وما معايير وضعها؟

قدم النائب م.عادل الخرافي سؤالاً للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيه: لولحظ وجود قيود أمنية في إجراءات منح الجنسية لفئة المقيمين بصورة غير قانونية «البدون». لذا يرجى افادتي بالأتي:



م.عادل الخرافي

1- ما القيود الأمنية تحديداً؟ وما المعايير المتبعة؟ وهل إذا كان احد أفراد الاسرة عفايد قيود أمنية يمتد اثرها على جميع أفراد الاسرة؟
2- هل تعتبر المخالفات المرورية قيوداً أمنية؟
3- ما الاعمال الجلبيلة تحديداً وما المعايير المتبعة في تحديدها؟ وما آلية اعتمادها.

البدالي: هل هناك من موظفي الجامعة من يمتلك شركة؟

وجه النائب بدر البدالي سؤالاً لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الجحرف جاء فيه: نعى الى علمي وجود عدد من موظفي جامعة الكويت أبرمو عقوداً مع الجامعة، لذا يرجى افادتي بالأتي: هل هناك من موظفي (الهيئة الإدارية - الهيئة التعليمية - المهندسين - القياديين) في جامعة الكويت من يمتلك مؤسسة أو شركة تجارية - مقاولات - استشارية) مع تعاقد مع جامعة الكويت للقيام بأعمال أو توريدات أو خدمات بشكل (مباشر - أو من الباطن)؟



بدر البدالي

إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء هؤلاء الموظفين وصفاتهم مع ذكر اسم المؤسسة أو الشركة المملوكة لكل منهم وتزويدي بنسخة من جميع العقود الخاصة بهم، وأي أوامر تجارية طرأت على العقد.

الحريجي: هل توجد دراسة عن أكثر الأمراض شيوعا في الكويت؟

وجه النائب سعود الحريجي سؤالاً لوزير الصحة د.محمد الهيفي جاء فيه: ان الرعاية الصحية في وقتنا الحالي تعتمد اعتماداً كبيراً على الكشف المبكر عن الأمراض ومنع مضاعفاتها والتي لها تأثير كبير على جودة حياة الأفراد، وتحمل ميزانيات الدول الكثير من الأعباء، لذا فإن الدول المتقدمة تسعى الى وضع برامج متكاملة لفحص الأفراد للكشف المبكر عن الأمراض الأكثر شيوعاً في المجتمعات. لذا يرجى افادتي عن الأتي:



سعود الحريجي

هل توجد برامج توعية وبروتوكولات علاجية لهذه الأمراض؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، هل هذه البرامج تضاهي الخدمات العالمية المتقدمة للوقاية من تلك الأمراض.

المليفي: ما مدى صحة وجود ملصق في مخفر الشيوخ يحمل عبارة «لا للوحدة الوطنية»؟

قدم النائب احمد المليفي سؤالاً للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه:

بتاريخ 2013/4/6 نشرت جريدة «الراي» خبراً بان العاملين في مخفر الشيوخ الجديد فوجئوا بوجود ملصق داخل المخفر وفي قسم الاحوال يحمل عبارة «لا للوحدة الوطنية»، وايضا وجود ملصق يحمل ذات المعنى في احدى الجمعيات التعاونية، فإن تكرار ذلك وفي مخفر من مخافر الداخلية المعد لاستقبال قبايات الدالية يعبر عن عمل منظم ويحمل معاني للتحدي الأمني للبلاد، لذلك أرجو الافادة بالأتي:
1- ما مدى صحة هذه الواقعة؟
2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للقبض على من قام بوضع الملصق؟
3- هل كانت هناك حماية او حراسة للمخفر، وهل كانت كاميرات المراقبة تعمل لرصد كل ما يتم في المخفر لمعرفة من وضع هذا الملصق؟
4- هل هناك تحر للمطبوعة التي تقوم بطبع مثل هذا الملصق وهل تم ذلك وفقاً لقانون المطبوعات الذي يشترط ترخيصاً من وزارة الاعلام؟
5- أرجو تزويدي بكل البيانات والإجراءات والمستندات الدالة على ما اتخذ من إجراءات في هذا الشأن.

مبرات تأخر تحديد موعد دورة ترقية ضباط الصف المستحقين بالأقدمية على ميزانية 2012 - 2013 والذين استوفوا كل الشروط التي تسمح لهم بذلك من فحوص طبية واستخراج الأوراق اللازمة وما شابه ذلك. وأضاف البوس أن هذا التأخير يتسبب في الكثير من الأذى النفسي للمجموعة المتأخرة نتيجة إحساسهم بالإهمال مقابل الجهود الكبيرة والمضنية التي يبذلونها لرغبتهم الحقيقية في تطوير انفسهم لتأدية مهامهم بشكل أفضل، مؤكداً الحاجة المناسة لمثل هذه الخبرات والكفاءات الوطنية والكوادر الشبابية في الكويت وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية تمر بها المنطقة بشكل عام وضرورة إيلاء الأمن الداخلي كل الأهمية.



احمد المليفي

الدبوس يطالب بسرعة تحديد موعد دورة ترقية ضباط الصف التاسعة

كما بين الدبوس أن ضباط الصف الجامعين البالغ عددهم 170 كانوا قد ناشدوا النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود مساواتهم بزملائهم حملة الثانوية العامة الذين تم قبولهم في دورة الضباط لسنة 2012 - 2013، مستغرباً عدم إشراكهم في الدورة رغم حصولهم على مؤهل جامعي أكبر. وختم البوس مشدداً على ضرورة الإسراع في إغلاق هذا الملف لعدم توافر أسباب بقائه مفتوحاً ولحاجة الدولة إلى أكبر عدد من الكوادر البشرية الفاعلة في مجال الأمن وغيره، مشيراً إلى أن عدد ضباط الصف المستحقين للترقية بالأقدمية على ميزانية 2012 - 2013 من رتبة وكيل أول ضابط يبلغ 86 عضو قوة شرطة.

وجه عضو مجلس الأمة النائب عصام الدبوس سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية بشأن

وجه عضو مجلس الأمة النائب عصام الدبوس سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية بشأن

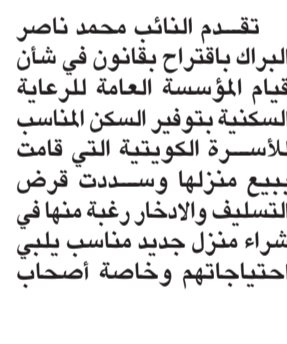


عصام الدبوس

البراك: يحق للمواطن الذي باع بيته أن يتقدم بطلب إسكاني جديد

رئيس مجلس الوزراء والوزير كـل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون. وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون: نظراً لما قام به أصحاب الأسر من بيع منازلهم رغبة منهم في شراء منزل جديد مناسب لاحتياجاتهم ونظراً للارتفاع المفاجئ في أسعار العقارات التي أرقام خيالية، ما أدى إلى عدم قدرة عائل الأسرة على شراء منزل جديد لعدم قدرته على توفير المبلغ الزائد على مبلغ منزله القديم، مما أدى إلى تحمل الأسرة مبالغ طائلة في دفع الإيجارات، مما يهدد كيان الأسرة الكويتية وأمنها، حيث إن المسكن من الأمور الضرورية التي تحقق حياة كريمة، لذلك اقترحنا في المادة الأولى بأن تقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوفير السكن المناسب للأسرة الكويتية التي قامت ببيع منزلها وسددت قرض بنك التسليف والإدخار، المادة الثانية: تكون الأولوية لهذه الأسر في الطلبات الإسكانية الجديدة. المادة الثالثة: يشمل هذا القانون كل مواطن باع منزله وسدد كامل القرض الإسكاني لبنك التسليف والإدخار حتى تاريخ هذا القانون. المادة الرابعة: على

تقديم النائب محمد ناصر البراك باقتراح بقانون في شأن قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوفير السكن المناسب للأسرة الكويتية التي قامت ببيع منزلها وسددت قرض التسليف والإدخار رغبة منها في شراء منزل جديد مناسب يلبي احتياجاتهم وخاصة أصحاب

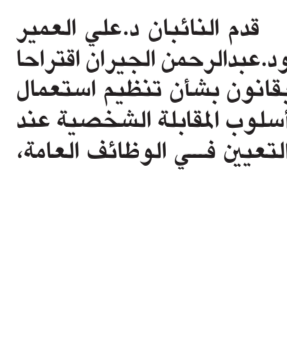


محمد البراك

العمير والجبران لتنظيم استعمال أسلوب المقابلة الشخصية عند التعيين

هي المساواة عند التعيين في الوظائف العامة بحيث تكون الأولوية للمتميزين من خريجي الجامعات والمعاهد التطبيقية، غير أنه كثيراً ما يتم تفضيل بعض المتقدمين على غيرهم، على الرغم من الفارق الكبير في التقدير بينهم، بدعوة نجاحهم في المقابلة الشخصية، مما أظهر استياء كبيراً بين الخريجين، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى الالتجاء إلى القضاء، وتحقيقاً لمبادئ العدل والمساواة عند التعيين في الوظائف العامة، أعد هذا الاقتراح بقانون بعدم الأخذ بأسلوب المقابلة الشخصية إلا للمفاضلة بين المتقدمين عند التخرج على ذات التقدير، وذلك كما أظهره على ذات التقدير، وذلك فيما عدا الوظائف القضائية، وتسري أحكام الفقرة السابقة على التعيين في الشركات التي تملك الدولة وأعمالها بالكامل.

قدم النائبان د.علي العمير ود.عبدالرحمن الجبران اقتراحاً بقانون بشأن تنظيم استعمال أسلوب المقابلة الشخصية عند التعيين في الوظائف العامة،



عصام الدبوس



بدر البدالي